

أهمية منفذ «أوفاكوي» العراقي - التركي وأسباب تأخير تنفيذه

علي ناجي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط





أهمية منفذ «أوفاكوي» العراقي - التركي وأسباب تأخير تنفيذه

علي ناجي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

أهمية منفذ «أوفاكوي» العراقي-التركي وأسباب تأخير تنفيذه

علي ناجي *

توطئة

تشكّل المنافذ البرية أهمية اقتصادية كبيرة للبلدان المتجاورة لما تعطيه من واردات مالية نتيجة التبادل التجاري والسلع والبضائع، وهي أيضاً ممر سياحي لعبور الزائرين والسائحين بين الدول، فضلاً عن أنها بوابات أمنية للبلد.

وكلما كثرت المعابر الحدودية البرية لأي بلد، ازدادت وارداته الاقتصادية، وشكلت محوراً مهماً في قطاع النقل؛ لأنها أحياناً تكون ممرات عبور للدول غير المتجاورة، ولاسيما أن العالم تحوّل إلى أرض متواصلة مع بعضها بعضاً. إن دول جوار العراق أغلبها دولٌ مستهلكة للبضائع والسلع، وفي الوقت نفسه هي منتجة للطاقة النفطية، وبإمكان البلاد استغلال أراضيها الحدودية لتكون معابر ترجع بفوائدها لصالحه؛ وتكون كذلك مورداً يضاف لموارده المهمة كالنفط والسياحة.

يُعدّ العراق من البلدان الاستهلاكية نتيجة تراكمات آثار الحروب، وغياب التخطيط الصحيح، وعدم تطوير منشآت الدولة ومؤسساتها ولاسيما القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية، على الرغم من امتلاكه ثروة نفطية هائلة يعتمد عليها في موازناته المالية، لكن هذا الاقتصاد الريعي لا يستطيع أن يؤمن متطلبات البلد ومستلزمات شعبه.

ومن الضروري أن يتجه العراق لتنويع مصادر موارده كزيادة وجود منافذ على حدوده البرية، ومنها مع تركيا التي وصل حجم التبادل التجاري معها في ٢٠١٧ إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي كان فيه دون المليار دولار بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

وتسلط هذه الورقة البحثية الضوء في اتفاقية أبرمت بين حكومتي العراق وتركيا لإنشاء معبر حدودي جديد بمنطقة «أوفاكوي» التركية المطلة على شمال العراق، وأهمية هذا المنفذ الجديد من الناحية الاقتصادية والسياسية أيضاً، وأسباب عدم تحويل مخططه على أرض الواقع. وفي نهاية الورقة

* صحفي و كاتب مقيم في باريس.

أُفْتُرِحَتْ مجموعةٌ من الإجراءات التي يجب أن يلجأ إليها العراق للتقليل من مخاوفه من إنشاء هذا المعبر الذي قد يتجاوز سيادته بحجة حمايته من قبل الجانب التركي.

المقدمة

توسيع العلاقات التركية العراقية:

كانت تركيا من أوائل دول الجوار للعراق التي قررت توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، ومنها قرار الحكومة التركية عقد اتفاقية مع الحكومة الاتحادية العراقية لفتح معبر جديد بين البلدين، ففي شهر تشرين الثاني ٢٠٠٤ بحضور رئيس مجلس الحكم العراقي الانتقالي جلال الطالباني وقع عن الجانب التركي وزير تجارتها كوشاد توزمن وعن الجانب العراقي نظيرة علي عبد الأمير علاوي، اتفاقية بفتح منفذ «أوفاكوي»، وأعلن الوزير التركي أن مطلع العام الذي يلي توقيع الاتفاقية سيشهد بناء المنفذ الجديد^١.

يبد أن الاتفاقية لم تنفذ على الأرض لانشغال العراق ببناء دولته الجديدة بعد سقوط نظام صدام حسين، والتصويت على الدستور الدائم، وإجراء انتخابات لمجلس النواب، وتشكيل حكومة دائمة لأربع سنوات، بدلاً من الحكومتين الانتقالية والمؤقتة التي سبقتها.

وبعد سنين من توقيع الاتفاقية تحرك ملف المنفذ، ضمن السياسة التركية الخارجية في عهد رجب طيب أردوغان الذي كان يتولى منصب رئيس وزراء البلاد «٢٠١١-٢٠١٤» فتقرر توسيع العلاقات التجارية بين البلدين وليس الاقتصار على التعاون الاقتصادي المتميز بين تركيا وإقليم كردستان العراق، والانفتاح على بغداد، وتقوية جميع العلاقات ولاسيما الاقتصادية التي تتضمن إحياء الاتفاقية الموقعة بين البلدين؛ لكن لم يتحقق ذلك نتيجة تصاعد الخلافات بين البلدين التي منها زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو لمحافظة كركوك ضمن المناطق المتنازع عليها - التي تضم أكثر من قومية ومنها التركمانية- من دون علم السلطات العراقية التي أصدرت بياناً عبر دبلوماسيتها أهتمت فيه وزير خارجية تركيا بانتهاك الأعراف الدبلوماسية، والتدخل في شؤونها، والاستهانة بسيادتها^٢.

وفي العام ٢٠١٣ أهتمت بغداد أنقرة بدعمها للإرهاب لاحتضانها طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية الأسبق المطلوب للقضاء العراقي على إثر قضايا إرهابية، ليرد رئيس الوزراء التركي

بأن الهاشمي سيبقى في تركيا طالما يريد البقاء، وأن البلاد لن تسلمه أبداً، مبدياً عدم قناعته بالتهمة التي وجهت إليه بالضلوع في هجمات مسلحة بالعراق^٤.

بعدها تفاقمت الخلافات بين البلدين، بالتصريحات التركية «المسيئة» التي صدرت عن رئيس البلاد رجب طيب أردوغان تجاه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وعلى إثرها استدعت الخارجية العراقية السفير التركي لدى بغداد فاروق فایمقجي، وسلمته مذكرة احتجاج «شديدة اللهجة»، فضلاً عن خلفية تواجد قوات تركية في بعشيقة العراقية من دون موافقة بغداد^٥.

وبقيت الاتفاقية على حالها ولم يتم التطرق إليها أو ذكرها سواء بنحو رسمي أو غير رسمي، لحين حصول تقارب بالمواقف بين الحكومتين العراقية والتركية تجاه الاستفتاء الكردي الذي أجراه إقليم كردستان للانفصال عن العراق في أيلول ٢٠١٧، والذي كان بمنزلة إذابة جليد الخلافات بين الجانبين وتوحيد الرؤى تجاه الإقليم، واتخاذ قرارات من العراق تعاقب كردستان على هذه الخطوة التي عدّها غير دستورية ولا شرعية، وليس هناك أية محادثات مع حكومة إقليم كردستان بشأنها^٦.

ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لتركيا في تشرين الأول ٢٠١٧، لردم فوهة العلاقات التي تدهورت بشدة بين البلدين، حيث تعهد الرئيس التركي أردوغان ورئيس الوزراء العبادي بتعزيز التعاون بين بلديهما على المستويات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية^٧.

مدة بناء المعبر لا تتجاوز عاماً واحداً

أحيا استفتاء إقليم كردستان اتفاقية منفذ «أوفاكوي» عبر قرار الحكومة الاتحادية العراقية بإغلاق معبر إبراهيم الخليل بين العراق وتركيا، من خلال طلب تقدمت به عبر وزارة خارجيته بمذكرة رسمية لإيران وتركيا، طلب فيها غلق المنافذ مع الإقليم، وإيقاف جميع التعاملات التجارية معه، وتعاملهما مع الحكومة حصراً^٨، ولبت أنقرة طلب بغداد فأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده ستغلق الحدود البرية والمجال الجوي مع الإقليم رداً على الاستفتاء^٩.

بعدها أقرّ وزير الجمارك والتجارة التركي بولنت توفنكجي أن بلاده أغلقت المنفذ تلبية للطلب، وأنها اتفقت مع الحكومة المركزية العراقية على فتح معبر حدودي جديد يربط بين البلدين، وأن المعبر الجديد هو «أوفاكوي»^{١٠}.

وخرج وفدا العراق وتركيا الاقصاديان -اللدان عقدا اجتماعاً بتركيا- بنتائج إيجابية، وأكد وزير تركيا الاقتصادي نهاد زيبكجي حينها أن أنقرة تعتقد أن صاحبة القرار الوحيد بشأن كل البضائع العابرة عبر البوابات الجمركية تجاه العراق هي الحكومة المركزية في بغداد، وتركيا تؤيد فتح معبري إبراهيم الخليل، و«أوفاكوي» مع العراق.

أما الجانب الحكومي العراقي وعلى لسان وزير التخطيط وكالة سلمان الجميلي، فأكد انتظار بغداد لافتتاح معبر «أوفاكوي» الذي سيمنع الازدواج الضريبي، وسيسمح بدخول البضائع التركية إلى العراق بنحو أسرع.

وبعد أربعة أشهر من الاجتماع، عقد اجتماع ثانٍ وعرف باسم المجلس الاقتصادي المشترك، وصرح الوزير التركي بأن اللجان الفنية المشتركة ستباشر العمل بتنفيذ المعبر في شهر نيسان ٢٠١٨، قائلاً إنه يتوقع إنجازها في غضون ٦ إلى ٧ أشهر^{١١}.

موقع (أوفاكوي) الحدودي السياسي

أخذ منفذ «أوفاكوي» اسمه من المنطقة الواقع فيها، التي تبعد ١٢ كيلومتراً عن مدينة سيلوي، و٨٧ كيلومتراً من ولاية شرناق جنوب شرقي تركيا، وهو يبعد ٥١ كيلومتراً عن منفذ إبراهيم الخليل في مدينة فيشخابور العراقية الحدودية بين تركيا وسوريا.

وكان اختيار أنقرة هذه المنطقة -التي تشكل مثلثاً حدودياً- كونها أقرب نقطة باتجاه المحافظات غير المنتظمة بالإقليم، ولا تدخل بأراضي كردستان العراق أو المنطقة الشمالية كما يسميها الأتراك، وترتبط مباشرة بإدارة السلطات العراقية.

لكن الطموح التركي لم يتحقق؛ بسبب ابتعاد منطقة ربيعة العائدة لمحافظة نينوى عن المنفذ نحو ١٠٠ كيلومتر؛ وبالتالي لا بدّ من أن تدخل محافظة دهوك بكردستان العراق؛ وهذا ما دفع الحكومة التركية لمطالبة نظيرتها العراقية خلال اجتماعات الطرفين في أنقرة، بنشر قوات اتحادية (الجيش العراقي) على الطريق أو جانبه الذي يقع ضمن حدود دهوك من دون وجود أية سيطرات نفثيشية أو أمنية تابعة لحكومة الإقليم.

وبعدها يتم وصول عربات النقل التي تدخل عبر منفذ أوفاكوي إلى منطقة ربيعة، ومن ثم تسلك طريق تلعفر بالمحافظة نفسها للوصول إلى كركوك ثم تتجه للعاصمة العراقية بغداد.

فوائد فتح منفذ (أوفاكوي)

للعراق:

١. تنفيذ المادة ١١٠ من الدستور العراقي التي تنصُّ على أن تختص السلطات الاتحادية برسم السياسة الاقتصادية، والمالية، والجمركية، والتجارية الخارجية السيادية.
٢. بسط دور الحكومة الاتحادية والأجهزة الرقابية الاتحادية، مثل ما معمول به في جميع المنافذ والمعابر بالمحافظات العراقية الحدودية.
٣. منع دخول المطلوبين للقضاء العراقي أو "الإنتربول" الدولي وخروجهم، ولاسيما أن كثيراً من المطلوبين العراقيين كانوا يتواجدون بإقليم كردستان، ثم عبروا منافذه باتجاه دول الجوار بعلم سلطات الإقليم.
٤. ضمان عدم تهريب العملة العراقية أو الأجنبية ومنع حالات الفساد بأنواعها كافة، ومعرفة جميع المواد الداخلة والخارجة من الأراضي العراقية تجاه تركيا.
٥. وضع أجهزة حديثة بالمعبر للهيئة العامة للجمارك وجهاز التقييس والسيطرة النوعية تسرّع من فحص السلع المستوردة إلى العراق.
٦. الإسراع بدخول الأفراد والبضائع والسلع من تركيا إلى الأراضي العراقية من دون المرور بأراضي إقليم كردستان التي تحتاج لموافقات ورخص صادرة من مؤسسات الإقليم، كذلك هناك عدد ليس بقليل من المواطنين العراقيين، ومنهم سائقو الشاحنات ينتظرون طويلاً أمام المعابر الداخلية بمحافطة أربيل للذهاب إلى تركيا؛ بسبب إجراءات كردستان التي تطلب وجود كفيل لدخول أي مواطن عربي، وهذه الإجراءات تتبع كذلك في محافظة دهوك - لكن بوقت أقل - لدخول الشاحنات من المعابر الخارجية للإقليم.
٧. ممكن أن يتحول المعبر إلى ممر عبور للبضائع والسلع التجارية الرابط بين تركيا ودول جوار العراق، مثل: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية وبالعكس، كون المناطق العراقية أقرب طريق لهذه الدول، كما هو الحال لمسار "الكابل الضوئي" القادم من الكويت، الذي يمرّ بالعراق للوصول إلى تركيا.

٨. أُستُخدم هذا المعبر الجديد مع منفذ إبراهيم الخليل -وهما سيشكلان عاملين مهمين لتركيا لنقل بضائعها لدول جوار العراق- كورقة ضغط سياسية مع أنقرة بشأن منع التعامل النفطي مع إقليم كردستان العراق أو إخبار الحكومة العراقية عن الكميات المصدرة من حكومة الإقليم إلى تركيا.

٩. أداة للضغط على الحكومة التركية لسحب قواتها وإخلاء القواعد المتواجدة فيها بشمال العراق التي تتجاوز ٥ قواعد عسكرية؛ كونه سيكون منفذاً مهماً لهم لإيصال منتجاتهم لدول جوار العراق.

لتركيا:

١. تحقيق أحد ثوابت السياسة الخارجية التركية التي تضمن الانفتاح أكثر على العراق من خلال إنشاء منفذ جديد، مثلما يوجد لدى إيران عدة منافذ معه.

٢. سيني دفع رجال الأعمال والتجار الأتراك ازدواجية ضريبة دخول بضائعهم للعراق؛ لأنهم يدفعون مرتين: الأولى: لسلطات إقليم كردستان، والثانية: للهيئات الجمركية التابعة للحكومة الاتحادية العراقية.

٣. الإسراع بوصول بضائعهم للعاصمة العراقية بغداد وبقية المحافظات الجنوبية، لاعتماد طريق أسرع وهو طريق "نينوى- كركوك" ليمت وصولهم بعدها إلى بغداد.

٤. إيصال منتجاتهم للمحافظات العراقية الوسطى والغربية، بدلاً من اعتماد هذه المحافظات على البضائع التي تدخل من الأردن.

٥. سيكون أفرادهم وشاحنتهم وبضائعهم في مأمن أكثر، لوجود لجان مشتركة موحدة بين بغداد وأنقرة، بشأن الدخول والخروج من أراضي الجانبيين.

٦. بالإمكان عمل اتفاقيات أخرى تتضمن إنشاء تجارة حرة بين الطرفين في أماكن معينة التي تناسب وضعهم التجاري.

٧. عدم تضرر مصالح العراق وتركيا في حال توقفت الحركة في معبر إبراهيم الخليل "فيشخابور" في حال تعرضه لعمل تخريبي أو إجراء عمليات الصيانة فيه.

٨. تطبيق سياستها الخارجية بوجود أكثر من منفذ بري تجاه العراق، مثلاً: الأول: مع إقليم كردستان،

والآخر: يرتبط بالحكومة الاتحادية، للاستفادة منه في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية أيضاً لعدم وجود استقرار سياسي بين المركز والإقليم.

مخاوف عراقية من تفعيل المنفذ

يدرك العراق جيداً أن فتح معبر ثانٍ مع تركيا، سيصب بصالحه كثيراً من ناحية بسط سيطرته على منافذه الواقعة في إقليم كردستان، وكذلك فيه منفعة تجارية كبيرة، لكنّ هناك تداعيات سيادية وأمنية ليست بصالح البلاد، أبرزها:

١. موقع طريق المعبر الذي يمر بمناطق تركمانية مثل تلعفر التي تنظر أنقرة إليها بعين الإمبراطورية العثمانية، وتعد التركمان العراقيين من أبناء جلدتها، وتوصل إليهم رسالة مفادها أن تركيا لم تتخل عنهم، وتدعمهم من كل الجوانب، ومنها الجانب الاقتصادي من خلال مرور شاحناتهم وبضائعهم في المناطق ذات الأغلبية التركمانية التي ستكون استراحة سائقي الشاحنات والأفراد الأتراك؛ بسبب القومية واللغة التي تجمعهم.

٢. مرافقة قوات تركية للشاحنات الناقلة للبضائع والسلع بحجة حمايتها، وعدّ المنطقة الشمالية للعراق بأنها غير مستقرة أمنياً، وأن هناك ضرراً لمصالحها، وأن القوات العراقية غير قادرة على حمايتها، أو من جهات تعطي رسالة من خلالها بأن طريق المعبر الجديد غير قياسي، وهذا سيشكل خرقاً للسيادة العراقية وانتهاكاً لحقوق الدول المتجاورة.

٣. تعزيز تواجد العسكري من ناحية تبادل جنودها والأسلحة الموجودين بالقواعد العسكرية لهم بشمال العراق، وسيكون المعبر الجديد قريباً لها، ولاسيما أن منطقة "أفكوي" التي فيها المنفذ تابعة لمدينة "سيلوي" المعروفة بكثرة العسكر.

٤. يخشى العراق من أن تتحول أراضيه لساحة تركية لتصفية الحسابات بين معارضي النظام التركي، والسلطات التركية.

ضمان سيادة العراق:

لا بدّ من أن يُلزمَ العراقُ تركيا بتعهدات والتزامات عند تنفيذ اتفاقية معبر «أوفاكوي» الموقعة بين الجانبين وافتتاح المعبر؛ لغرض ضمان سيادته، وعدم التدخل بشؤونه، أو دخول قوات أجنبية على أراضيه التي قد تبررها تركيا بأن هذه الخطوة جاءت لحماية منتجاتها التي في البلاد وأبرز هذه التعهدات التي على العراق إلزامها لتركيا هي:

١. لا تتحول المناطق التركمانية بمحافظة نينوى، لمناطق نفوذ أمنية لتركيا أو أحزابها السياسية، من خلال استغلال وضعهم القومي، أو المشتركات التي تجمع بين الأتراك والتركمان.
٢. عدم دخول قوات أمنية تركية لحماية الشاحنات والسلع والبضائع التي تدخل الأراضي العراقية عبر المنفذ الجديد، مهما يحصل من مخاطر أمنية قد تحصل؛ كون مناطق شمال العراق غير مستقره أمنياً، أو لسبب آخر وهي كأهمية المواد التي تحملها الشاحنات.
٣. لن يكون العراق ممراً لتعزيز الأسلحة والذخائر للقواعد التركية المنتشرة في شمال البلاد، أو ساحة لتصفية الصراعات التركية الخارجية مع معارضيهها.
٤. أخذ ضرائب إضافية أو فوائد على السلع والبضائع التي تمرُّ عبر الأراضي العراقية لدول جوار العراق.
٥. تكون البلاد مشاركة في الأسواق الحرة التي تشاركها تركيا مع دول جوار العراق.

المصادر:

1. <https://www.alghadpress.com/news-العراق-في-الاقتصاد-أهم-أخبار-30-مليار-دولار-حجم-التبادل-والعالم/131664/>السفير-العراقي-في-أنقرة-
2. <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1386290&language=ar>
3. <http://www.almayadeen.net/news/513564-بغداد-تدين-زيارة-أوغلو-إلى-كركوك>
4. <https://www.radiosawa.com/a/turkey-will-not-hand-hashimi-to-iraqis/211390.html>
5. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/883054-غداد-تستدعي-السفير-التركي-للاحتجاج-أردوغان>
6. <https://www.arab48.com//2017/09/26/أخبار-عربية-ودولية-أخبار-الوطن-العربي> .- بغداد-تعد-استفتاء- كردستان-غير-دستوري
7. <http://www.france24.com/ar/20171025-تركيا-أردوغان-العبادي-أنقرة-العراق--> زيارة-تعزيز-التعاون
8. <http://www.almaalomah.com/2017/10/06/242522/>
9. <https://www.annahar.com/article/669876-تركيا-تعلق-حدودها-البرية-مع--> كردستان-أردوغان-كل-الخيارات-مطروحة
10. <https://www.aa.com.tr/ar/-تركيا/وزير-تركي-اتفقنا-مع-بغداد-على-فتح-معبر-حدودي-948094/جديد>
11. <https://www.aksam.com.tr/guncel/ovakoy-sinir-kapisinin-insaati-nisanda-basliyor/haber-710184>